OEB Univ. Publish. Co.

انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر

د. بن شرشار عزالدين[1] ط. د. بن جدو محي الدين[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bencherchar.azzeddine@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، bendjeddou.mahieeddine@uni-guelma.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال التطرق إلى جذور نشأته ونموه وتطوره وكذا معرفة مختلف مظاهره التي تتجلى في اتساع السوق الموازية التي تمارس فيها أكثر من 60% من التجارة المحلية وتكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا، فقدان حصيلة الإيرادات من الضرائب للخزينة العامة، تفشي ظاهر الفساد الإداري والمالي ، ظاهرة الرشوة ، مشكلة المخدرات، بعدها تم تناول الاستراتيجيات المعتمدة للحد منه في ظل تحديات التنمية المستدامة ، وقد توصلت الدراسة إلى أنه ظاهرة حتمية أصبحت مرافقة للاقتصاد الوطني على الرغم من الاستراتيجيات الموضوعة لمكافحته، وأن تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود نتيجة الاختلافات والتطورات في الهياكل الاقتصادية من فترة الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، وكذا انعكاسات مظاهره على البعد الاقتصاد والاجتماعي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: E2، E26، Q56 .

Abstract

This study aims to shed light on the repercussions of the informal Economy on the economic and social dimension of sustainable developments in Algeria, by addressing the roots of its origin, growth and development, as well as knowing its various manifestations, which are reflected in the expansion of the parallel market, in which more than 60% of local trade is practiced and costs the state. About 25 billion DZD annually, the loss of revenue from taxes to the public treasury, the spread of administrative and financial corruption, the phenomenon of bribery, the drug problem, then the strategies adopted to reduce it were dealt with in light of the challenges of sustainable development, and the study concluded that it is an inevitable phenomenon that has become accompanying the national economy Despite the strategies designed to combat it, and the development of the size of the informal Economy in Algeria is due to the differences and developments in the economic structures from the eighties to the present day, as well as the repercussions of its manifestations on the economic and social dimension of sustainable development.

Keywords: Informal economy, sustainable development, dimensions of sustainable development.

Jel Classification Codes: E2, E26, Q56.

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل أنواع الاقتصاديات في العالم، حيث تم اكتشافه كمفهوم جديد من قبل العالم كيت هارت (K. Hart) عام 1971 من خلال مؤتمر ناقش فيه قضايا الفقر في المناطق الحضرية والأجور المنخفضة. بعدها أصدرت منظمة العمل الدولي تقريرها حول التوظيف والدخل في كينيا عام 1972 الذي أقر بوجود قطاع هامشي غير منتظم من الاقتصاد الحضري ينتج سلع وخدمات مقابل أجور وأرباح ينتج سلعا ويخلق وظائف ودخولا للفقراء، أطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة سنة 1972، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المرئي.... إلخ. شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية في مجال التنمية المستدامة كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها وكيفية معالجتها.

عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة للأوضاع الاقتصاد والسياسية في تلك الفترة والإصلاحات المنحرفة، كما شهدت أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1988 التي عانت منها اقتصاديات كل الدول النامية، بموجبها أقر صندوق النقد دولي مجموعة من الإصلاحات الهيكلية أتت في معظمها سلبا على خطط التنمية المستدامة، بل ساهمت في تفاقم حجم الاقتصاد غير الرسمي، بحيث قدر حجمه بـ 25.41% حسب مؤشر شنايدر سنة 2017.

- **إشكالية الدراسة:** يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تنعكس مظاهر الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي جدور نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتطوره؟
- ماهي أشكال ومظاهر الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة؟

الفرضيات: بناء على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة جملة من الفرضيات، كما يلي:

- يعتبر الاقتصاد غير رسمي ظاهرة حتمية للاقتصاد الوطني.
- تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو نتاج الاقتصاد الاشتراكي القائم على المخططات التنموية المطبقة.
- ينعكس الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصاد والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال مظاهره وأشكاله المختلفة.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تم تقسيم المقال إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي

المحور الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة

المحور الثالث: واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة.

2. مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي:

1.2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

يعرفه **صندوق النقد الدولي** كالاتي يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

كما تعرفه منظمة العمل الدولية: " على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة، وبالتالي فهو يتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية، وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة في التشريع الوطني". (الوالي فاطمة، ماي 2022، ص396)

يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى **وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي** على أنه " يشمل المنشأت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية

والمردودية، كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية". (بن تركي أمينة، زعموم صبرينة، سبتمبر2019، ص64)

عرف **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES بالجزائر** الاقتصاد غير الرسمي بأنه: " عبارة عن عملية إنتاج أو تبادل أو بيع السلع والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة. (بورعدة حورية، 2014، ص21)

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج بأن له تسميات مختلفة تحاول إيجاد وصف شامل للظاهرة، حيث تصب كلها في معنى واحد ألا وهو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة، كما أنه يضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة. لذلك ليس هناك تعريف محدد له، حيث نلاحظ أن تعريفات تختلف من حيث الأنشطة التي تمارس فيه، من منظمة إلى أخرى.

2.2. خصائص ومميزات الاقتصاد غير الرسمي:

على الرغم من إشكالية تعريف الاقتصاد الغير الرسمي على الصعيد العملي وغياب اجماع على تعريفه فإن الدراسات المختلفة تشير إلى أنه اقتصاد يضم تشكيلة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي يجمع بينه بعض الميزات المشتركة ومن أبرزها: (ساعو باية، سيار زوبيدة، 2020، ص68)

- صغر حجم هذا القطاع، والذي ربما يتخذ جزءا من المنزل كورشة تتم فيه عمليات الإنتاج ما يدل على مرونة هذا القطاع وتنوع أنماطه.
- اعتماد أغلب مؤسسات في الاقتصاد غير رسمي على رأسمال ضئيل.
- افتقار معظم مؤسسات هذا القطاع للتكنولوجيا الحديثة.
- سيادة طابع الفردية أو العائلية على المشاريع غير المنظمة، وفي حال استخدمت عمال يكون عددهم محدود يقل في العادة عن 5 أفراد، وهم إما من العائلة أو الأقارب أو أفراد يعملون مقابل أجر، كما يتسم العاملون بها بتدني المستوى التعليمي وتدني مستوى المهارة والخبرة.
- تمايز الأجور في هذا القطاع بتقسيم عمل وفقا لرتيبة معينة وغالبا ما يتولى صاحب العمل إدارة المشروع، والاشراف على جوانب عمله المختلفة.

- اعتماد مؤسسات هذا الأخير عادة على المواد الخام المحلية، ومن تجار متخصصين.
- كما تستخدم أيضا هذه المؤسسات وسائط غير رسمية في عملية التسويق، وغالبا ما توجه منتجاتها للأسواق المحلية وللفئات الفقيرة تحديدا.
- غياب أو تدني الالتزام بقوانين التسجيل، والضرائب، والقوانين المنظمة للعمل.

3.2. أنواع الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية:

يتنوع الاقتصاد غير الرسمي إلى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع، وذلك تبعا لمشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول.

الجدول 1: أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة ولاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة، والقمار والتهريب والاحتيال		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. انتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.	
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ به. الأجور والمترتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا والسلع المشروعة.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة	جميع الاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.

المصدر: بوجرفة بناصر، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، مارس 2013، ص132-133.

4.2. أسباب ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

1.4.2. الضرائب: وتعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي إذ تشير الدراسات إلى أن تأثير النظام الضريبي على الاقتصاد غير الرسمي، ففي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة (بما فيها مدفوع الضمان الاجتماعي) أقوى الأثر في نمو اقتصاد الغير الرسمي، بمعنى أن أثار ارتفاع معدلات الضريبة، تنعكس في صورة توفير دوافع للاتجاه نحو المخاطرة، والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم ازدهاره على المدى الطويل.

2.4.2. البيروقراطية والفساد الإداري: إن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاوي.

3.4.2. القوانين المانعة: قيام الدولة بوضع قوانين تمنع أو تحظر بعض الأنشطة، فيقوم الأفراد والمؤسسات بتلك الأنشطة بالتفاف حول تلك القوانين والتحايل عليها.

4.4.2. انخفاض مستوى الدخل: إن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

5.4.2. تواضع وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية: يميل حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الصفر في البلدان التي تتسم باللوائح الحكومية فيها بالقوة والكفاءة، فيما تجد أنشطة الاقتصاد الغير الرسمي أرضا خصبة في أي اقتصاد مثقل باللوائح تتسم فيه الحكومات بعدم الكفاءة والتعويل على السلطة التقديرية في تطبيق القانون. (بودلال علي، 2012، ص142-143)

5.2. الأثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي:

تصنف معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي الاثار المترتبة عنه إلى جوانب سلبية فيه واثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع، وأثار إيجابية تعد كحل للأزمات بحيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي، وكمساهم في خلق مناصب العمل وتوليد الثروة لبعض الأسر الفقيرة.

1.5.2. الأثار الإيجابية:

- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بوظائف ذات فائدة لاقتصاديات الدول النامية، فهو يخفف من وطأة البطالة فيها، وذلك بتوفير فرص عمل للعمال غير المهرة خاصة، كما أنه له القدرة على

امتصاص العمال الذين يستبعدون من أنشطة جديدة، وهو بالتالي يمثل مصدر مهم للعاملة والدخل بالنسبة لهؤلاء، كما يساهم الاقتصاد الغير الرسمي أيضا في التخفيف من الأثار الاجتماعية للبطالة كالانحرافات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، واثبت مع الوقت قدرته على الاستثمار الأمثل للمدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات منتجة.

- يوفر الاقتصاد غير الرسمي احتياطي عمل هائل يمكن للاقتصاد الرسمي أن يلجأ إليه في فترات التوسع الاقتصادي، بمعنى أخر يقوم الاقتصاد غير الرسمي باستيعاب فائض العمالة عندما يكون الاقتصاد في حالة الانكماش، ويعيد طرح هذا الفائض في الاقتصاد عندما يكون في حالة توس، وهو بذلك يساعد إلى حد ما التقليل من الخلل في سوق العمل بين العرض والطلب في فترات الانكماش والتوسع.
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بدور مساعد للاقتصاد الرسمي في توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع في حال تعذر على القطاع الرسمي تأمينه.

2.5.2. الأثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي: تتلخص الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي في: (ساعو باية، سيار زوبيدة، 2020، ص70-71)

➢ **الاثار الاقتصادية:**

- **النمو الاقتصادي:** طبقا لبعض الدراسات فإن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى كبح نمو إجمال الناتج المحلي في حال انكماشه وهذا بزيادة الإيرادات الضريبية مما يستحدث زيادة الانفاق العام خصوصا على البنى التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الإنتاج؛
- **عدم مصداقية المعلومات:** إن حجم الاقتصاد الرسمي ومعدل تطوره يؤثر سلبا على استقرار السياسات الاقتصادية وفشلها أحيانا، فكلما انعدمت المصداقية في المعلومات الرسمية وكبرت الفجوة بينها وبين المعلومات الحقيقية انعدمت الفاعلية والنجاعة للسياسة الاقتصادية المنتهجة، لأن الاستراتيجية الاقتصادية تكون دائما مرسومة على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية دون الأخذ بالعين الاعتبار الأنشطة غير الرسمية.
- **فقدان حصيلة الضريبة:** إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد غير الرسمي لا يدفع ضرائب، بحيث الافراد فيه لا يكشفون عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية.
- **السياسة النقدية:** وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة، وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

- **التحويلات الاجتماعية:** تخلق منح البطالة حافز سلبي يثني المنتفعين بها عن العمل في الاقتصاد الرسمي فقد تؤدي هذه التحويلات إلى زيادة دخلهم الكلي بدرجة ملحوظة ولا تحول دون عملهم بالأنشطة الخفية.

➢ **الأثار الاجتماعية:** تظهر هذه الأثار السلبية في التالي:

- غياب الحماية الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من اخطار اجتماعية على العمال.
- يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير شرعية.
- عدم المساواة بين عمال القطاع الرسمي والقطاع المضاد خاصة فيما يتعلق بتوزيع العبء الضريبي.
- استغلال الأطفال والنساء في محيط تنعدم فيه أدنى شروط العمل.
- الاخلال بمبدأ العدالة في توزيع الدخول، حيث يرتفع دخول بعض الفئات العاملة في النشطة الخفية مثل السماسرة والوسطاء وتجار العقارات.....إلخ، في الوقت الذي فيه يتضرر أصحاب الدخول الثابتة وبالتالي ظهور الطبقية في المجتمع.
- ظهور الفساد بأشكاله المتعددة، الفساد المالي والإداري والاجتماعي والأخلاقي...إلخ.

3. مفاهيم حول التنمية المستدامة:

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة، ولقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير "مستقبلنا المشترك"، فعرفت التنمية المستدامة في تقرير بورتلاند على أنها " التنمية التي تلبي احتجاجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". (رويدة أيوب المشني، مأب معاوية ناشف،2018، ص7)

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) التي شكلتها منظمة الأمم المتحدة عام 1983 " التنمية عبارة عن نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية، مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة، وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده..." (عيساوي سهام، مايو عبد الله، 2020، ص152)

أما في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل.

2.3. أهداف التنمية المستدامة:

وتتمثل أهداف التنمية المستدامة فيما يلي: (المنصة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، تاريخ الاطلاع: 2023/06/22)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والترويج لاستدامة استخدامها، واستدامة التعامل مع الغابات ومكافحة التصحر، والتصدي لتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي.
- التركيز على السلام: من خلال الشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- التركيز على الشراكات: تقوية سبل تأسيس وتفعيل شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

3.3. أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاث: البعد الاقتصادي والبعد الإنساني الاجتماعي، والبعد البيئي.

- **البعد الاقتصادي:** يعني هذا البعد زيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب.
- **البعد الاجتماعي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاه الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الإنتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وتوفير الأمن وتنمية الثقافات المختلفة للمجتمعات.
- **البعد البيئي:** تعد مشكلة تغير المناخ من التحديات الكبرة لدول العالم وعليه فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتعلق بالحفاظ على البيئة والموارد المادية بها والنهوض بها. ومن هنا فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية والمحافظة على المساحات الخضراء. وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الايكولوجي (الأخضر) الذي يفسر الترابط بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والنظام الايكولوجي. (السعيد دراجي، 2013، ص476-477)

3.4. التحديات المفروضة على التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه التنمية المستدامة فيمايلي: (بطاهر بختة، مالكي محمد، 2019، ص8-9)

- **مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية:** يعد الفقر أهم الهواجس التي تثقل كاهل السياسات التنموية في العالم، مع بروز التأثير المتزايد للعولمة خلال السنوات الماضية، ذلك أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء أخذة في الاتساع ولمواجهة الفقر لابد من إيجاد سبل التغيير جوهري في السياسات الاقتصادية والتجارية في العالم خاصة في النظام الرأسمالي. ولابد من تركيز المساعدات التنموية في المناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية، كما يجب أن تساهم هذه المساعدات في تعليم الناس وتدريبهم حول كيفية الاعتماد على أنفسهم، ورفع قدراتهم وكفاءاتهم بشكل مستدام.
- **حماية المناخ العاملي من تأثير سياسات الطقة والنقل:** يواجه العالم حاليا وخلال المستقبل تحديا بيئيا ضخما، يتمثل في التغيير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم، الناتج عن الاستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وانبعاث الكربون

الذي يهدد بحدوث كوارث بيئية كبيرة، تجلت من خلال العديد من التغيرات المناخية الجارفة، خاصة الفيضانات التي اجتاحت عدة مناطق في العالم.

- **تكييف مسار العولمة الملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية:** أصبحت العولمة هي الرافد الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم في بداية الفرن الواحد والعشرين، تؤثر مباشرة على حياة سكان العالم، ولابد من يتم تعديل مسار العولمة الاقتصادية خاصة، لتصبح أكثر احتراما ومحافظة على البيئة والتركيبة الاجتماعية للدول النامية.
- **استدامة الزراعة وتوفير الغذاء:** إن مشكلة الجوع والأمن الغذائي تعتبر من أهم مشاكل التنمية في العالم، خاصة مع فشل سياسة توفير عدالة التوزيع للكميات المتوفرة من الطعام التي تنتج في مختلف دول العالم، والتي تفي بحاجيات ضعف سكان العالم من الغذاء، لكن سوء توزيع هذا الإنتاج جعل عدد الجياع في العالم يزداد، وفي المقابل عدد الأغنياء يزداد في الدول الصناعية.
- **المحافظة على التنوع والمواد:** لقد استطاع التنوع الحيوي وحماية الطبيعة أن يحرك مسيرة الوعي البيئي في منتصف القرن الماضي، وأصبحت قضية حماية هذا التنوع والمحافظة على الكائنات الحية من الانقراض، من أهم القضايا البيئية التي تشكل محور الاهتمامات الاقتصادية والتنموية.

4. واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وانعكاساته على التنمية المستدامة:

1.4. نظرة عامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلد:

- تمكن الاقتصاد الجزائري من تعزيز الانتعاش المسجل عام 2021، محققا معدل نمو بلغ 1.6% خلال الثلاثي الأول من عام 2022. وذلك بالاستعانة بالقطاعات خارج المحروقات.
- على إثر تحسن الوضع الخارجي للبلد عام 2021، تحسنت الحسابات الخارجية للبلد خلال الثلاثي الأول من عام 2022 بفض ارتفاع صادرات المحروقات، حيث بلغ احتياطي النقد

الأجنبي للبلد 45.6 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر مارس 2022، مقابل 44.3 مليار دولار أمريكي في نهاية مارس 2021، أي بزيادة قدرها 2.9%.

- استفادت المالية العامة للدولة من زيادة تحصيل الضرائب على البترول، وبلغ العجز في رصيد الخزينة الإجمالي 589.3 مليار دينار في نهاية مارس 2022، مقابل عجز قدره 1569.7 مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي بانخفاض قدره 62.45%.
- ارتفعت الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (ك 2) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 بنسبة 3.0% مقارنة بنهاية عام 2021، لتبلغ 20689.8 مليار دينار جزائري في نهاية مارس 2022، وذلك زيادة صافي الائتمان للدولة وصافي الأصول الأجنبية، فيما استمر التداول الائتماني في تشكيل جزء كبير من الكتلة النقدية (ك 2)، حيث بلغ نهاية مارس 2022 عند 33.40% من (ك 2).
- في بداية سنة 2022، اشتدت الضغوط التضخمية التي سجلت سنة 2021، بمعدل تضخم سنوي قدره 8.2% في مارس 2022، مقابل 7.2% في ديسمبر 2021، كما ساهم ارتفاع المواد الغذائية بنحو 5.2 نقطة مئوية في تطور المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك.
- امام هذه الضغوط التضخمية، اتخذت السلطات العمومية إجراءات تهدف إلى حماية القوة الشرائية للمواطنين وتحسينها. وذلك برفع رواتب الموظفين وتخفيف الأعباء الضريبية على دافعي الضرائب.
- يشهد سوق العمل، الموسوم بإدخال منحة البطالة، زيادة كبيرة في طلبات التوظيف خلال الثلاثي الأول من عام 2022، أي بزيادة تفوق 58% مقارنة بالثلاثي الأول من عام .2021
- نجحت الجزائر، بفضل الاستجابة الصحية السريعة، في التخفيف من أثار فيروس كورونا المستجد على رأس المال البشري، وعلى الرغم من ظهور متغير أوميكرون «Omicron» خلال الثلاثي الأول من عام 2022، إلا أن معدل فتك الفيروس ظل عند مستويات منخفضة للغاية، كما تم التحكم في تذبذب استمرارية الدراسة في مراحلها المختلفة.
- تواصل الجزائر جهودها للحفاظ على البيئة، إذ قد يسمح التنفيذ التام للبرامج والخطط المختلفة التي أطلقتها السلطات العمومية من شأنه أن يسمح للجزائر بإعادة توازن الطاقة المختلطة التي تمتلكها وتحقيق الأهداف البيئية للبلد في إطار رزنامة 2030، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. (ملخص تقرير الظرف الاقتصادي للثلاثي الأول من سنة 2022 الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تاريخ الاطلاع: 2023/06/29.)

2.4. الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر:

1.2.4. تطور حجم الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر:

تطور حجم الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر وذلك وفق مؤشر شنايدر خلال الفترة (1991-2017)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي وفق مؤشر شنايدر خلال الفترة (1991-2017).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم الاقتصاد غير الرسمي	34.96	36.14	38.16	38.88	37.64	37.68	37.18	38.28	36.11
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاقتصاد غير الرسمي	34.2	33.58	31.9	29.62	27.76	24.93	24.44	24.21	24.07
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاقتصاد غير الرسمي	25.9	25.89	27.37	26.94	25.98	25.74	23.98	24.16	25.41

Source : Leandro Medina and Friedrich Schneider, Shadow Economies Around the World : What Did W Learn Over the Last 20 years ? IMf working paper 2017, p .61.

من خلال الجدول نلاحظ التحولات في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1991-2017)، حيث عرف الاقتصاد الوطني تطورات مهمة انعكست على معظم المتغيرات الكلية في هذا الاقتصاد غير الرسمي.

والجزائر من الدول القليلة التي تعاني من مشكلة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة الاختلافات والتطورات في الهياكل الاقتصادية، ومن أجل توضيح ذلك سيتم عرض جذور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره عبر الفترات التالية:

- **الفترة ما بين 1980-1989:** شهدت فترة الثمانينات منعطفا سلبيا في تطور الاقتصاد الجزائري، التي اتسمت بالابتعاد والخروج عن استراتيجية التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي تبنتها الدولة لبناء الاقتصاد وذلك للنتائج المصاحبة لتطبيق هذه المخططات مما أدى إلى تراجع الاستثمار، ومع انهيار أسعار النفط عام 1986، ارتفعت معدلات البطالة بنسبة 22% وهشاشة الاقتصاد وهذا ما دفع بالحكومة بالتدخل العاجل من خلال الشروع بإصلاحات اقتصادية، لكن

هذه الإصلاحات انحرفت في إصلاحات سياسية بدلا من إصلاحات الاقتصادية، مما أدى إلى أزمة سياسية عام 1988 عندما دخلت الجزائر في التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، هذه الأزمة السياسية الاقتصادية كانت أصل انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي، والتي أدت فيما بعد إلى انتشارها وأصبحت هذه الظاهرة مرافقة الاقتصاد الوطني.

- **الفترة ما بين 1990-2000:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستويات الاقتصاد غير الرسمي سجلت أعلى مستوياتها في فترة التسعينيات، حيث سجل أعلى معدل بـ 38.88% عام 1994، حيث عرفت مرحلة التسعينيات بالعشرية السوداء والتي تميزت بعدم الاستقرار الأمني بالإضافة إلى المديونية التي بلغت 27 مليار دولار عام 1990، خلال هذه الفترة بلغ معدل البطالة نسبة 19% عام 1990 ليصل نسبة 23% عام 1993، وعلى الرغم من تدخل الصندوق النقد الدولي الذي فرض إصلاحات هيكلية على الجزائر عام 1994، إلا ان الوضع تفاقم و اصبح معدل البطالة 24% عام 1994 ليصل نسبة 28 % عام 1998، وبذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبة 4% في أربعة سنوات بنسبة 1% سنويا، و من بين الإصلاحات التي فرضها الصندوق النقد الدولي آنذاك هو خصخصة المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي نتج عنه خروج ألاف العمال لأسباب اقتصادية وصل عددهم إلى 15 ألف عامل عام و 49 ألف عامل في الفترة ما بين 1997-1998 ذهب كل هذا العدد الكبير من العاطلين عن العمل لتضخم صفوف الاقتصاد غير الرسمي.

(Benabbou, hassiba and belbachir, year 2021, pp: 6-7.)

- **الفترة ما بين 2001-2022:** من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي شهدت انخفاضا نسبيا، التي وصلت في عام 2005 إلى 24.93% نتيجة للسياسة التي انتهجتها الدولة، من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وبهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها. (يوسف بودلة، حمزة كواديكد، 2018، ص166-167)

والجزائر على غرار الدول التي لها لعاقات كبيرة مع الصين تأثرت بفيروس كورونا سنة 2019، وبالتالي أدى فيروس كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30%، وتأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط بسبب تداعيات الازمة، كما شهدت السوق الجزائرية حالة ركود تام نظرا لتقلص النشاط التجاري بسبب تفشي الوباء وتراجع الحركة التجارية مع تركيا والصين، بالإضافة إلى القرارات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا التي أصدرتها الحكومة كالأمر بغلق كل المقاهي والطاعم والمحلات، كل ما سبق ذكره كان له ساعد على ممارسة الأنشطة الغير الرسمية . (كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة انفال حدة، 2020، ص324-329)

2.2.4. أشكال ومظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

هناك مجموعة من الظواهر تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وحتى تطوره، ومن أهم هذه الظواهر ما هو خطير له تأثيرات سلبية على الاقتصاد، ونذكر منها:

1. الفساد:

تعتبر قضية الفساد من القضايا المؤثرة على الاقتصاد الجزائري، وعاملا داعما لنمو الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي فهو يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية في الجزائر، ولقد بدأ الفساد يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل والتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

إن الفساد في الجزائر كان نتيجة للتطورات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها، ويمكن توضيح تطور الفساد للفترة 2012-2022 من خلال مؤشر مدركات الفساد 180 دولة ومنطقة حول العالم حسب مستوياتها المتصورة للفساد في القطاع العام، ويسجل على مقياس من 0 (فاسد للغاية) إلى 100 (نظيف جدا).

الجدول 4: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2012-2022.

السنوات	مؤشر الفساد	الرتبة	عدد الدول
2012	34	105	176
2013	36	94	177
2014	36	100	175

168	88	36	2015
176	108	34	2016
180	112	33	2017
180	105	35	2018
180	106	35	2019
180	104	36	2020
180	117	33	2021
180	116	33	2022

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2022: استكشفTransparency.org - ... ، تاريخ الاطلاع: 2023/06/29.

نلاحظ من خلال تطور مؤشر مدركات الفساد بالجزائر للفترة (2012-2022) أنها تحتل دائما مراتب غير مشرفة في تصنيف هذا المؤشر، حيث أنه بداية من سنة 2012 استقر مؤشر عند درجة 36 ودرجة 34 سنة 2016 ودرجة 33 سنة 2017، مما يعني أن الجزائر مازالت متأخرة من حيث الشفافية والنزاهة، مما يعني أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وعدم النزاهة بالغرم من كثافة الأليات القانونية والإجرائية إلا أن فعاليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل.

2. تقليد العلامات التجارية:

إن الثورة التكنولوجية والصناعية التي يعيشها العالم اليوم، جعلت العالم يتقارب مما نتج عن ذلك ظهور ظاهرة تقليد العلامات التجارية، والجزائر من بين الدول التي أصبحت تعاني من هذه الظاهرة.

يعتبر التقليد والغش التجاري أهم عنصرين أصبح المستهلك الجزائري يعاني منها، ويرجع السبب في ذلك إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، ولقد احتلت الجزائر مراتب غير مشرفة عالميا في مجال المنتجات المقلدة، وتأخذ الأشكال التالية:

- **التقليد:** وهو أكثر الصور انتشارا ويأخذ الأشكال التالية:
  - ✓ **التقليد الشفوي:** مثل Adidas- Abibas.
  - ✓ **التقليد الشكلي:** قد يأخذ شعارا أو رسما يشبه الشعار الأصلي.

- ✓ **التقليد في ترابط الأفكار:** تقليد العلامة التجارية المشهورة.
- ➢ **القرصنة: وتأخذ أشكال:**
- ➢ **قرصنة الأسطوانات:** عبارة عن استنساخ الأفلام والفيديوهات والبرمجيات في صورة رقمية.
- ➢ **قرصنة الفيديوكاسيت:** طبع وتوزيع الفيديوهات في شكل أقراص سمعية بصرية.
- ➢ **قرصنة الأنترنت:** هي تحميل مواد غير معتمدة عبر الأنترنت بطرق غير قانونية عن طريق المواقع الالكترونية.
- ➢ **سرقة الإشارة: عن طريق سرقة إشارات أو تشفيرها وبثها في شكل قنوات مرئية أو على شكل تسجيلات.**

- ▪ **أبرز الدول المصدرة للمنتجات المقلدة في الجزائر:**

لقد أصبحت السوق الجزائرية سلة مهملات لمنتجات البلدان الأجنبية خاصة في ظل انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة اعتماد الجزائر في سد احتياجاتها على الاستيراد.

تعتبر الصين أكبر دولة مصدرة للسلع المقلدة للجزائر حيث تمثل 57 %من إجمالي السلع المقلدة، وتمثل المنتجات التركية والتايوانية 5%، أما هونغ كونغ نسبة منتجاتها الموجهة إلى الجزائر4% أما باقي الدول الأخرى فتمثل نسبتها 3%.

3. **تبيض الأموال والغش الضريبي في الجزائر:**

تبييض الأموال في الجزائر بالإضافة إلى الفساد والتقليد باعتبارهما ظهر مرتبطة أو مصاحبة لوجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، هناك ظاهرتي تبييض الأموال والغش الضريبي.

- ▪ **تبيض الأموال في الجزائر:**

لقد عرف الاقتصاد الجزائري نمو لظاهرة تبييض الأموال نظرا للأوضاع السياسية الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، من خلال تفشي الكثير من الظواهر السلبية كالرواج الكبير لتجارة المخدرات وانتشار الأسواق الموازية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، وانتشار الفساد بأنواعه واستفاد غاسلو الأموال من هذه الأوضاع حتى أضحت الظاهرة واقعا اجتماعيا في الجزائر، ومصادر غسيل الأموال في الجزائر: (عطية حليمة، محمد لمين علون، 2017، ص 35)

- ✓ أنشطة الاتجار في السلع والخدمات الغير قانونية كالمتاجرة في المخدرات، المتاجرة بالنساء والأطفال...إلخ.
- ✓ أنشطة التهريب عبر الحدود للمنتجات دون دفع الرسوم والضرائب الجمركية المقررة كتهريب السجائر، الأسلحة.... إلخ.
- ✓ أنشطة السوق السوداء التي تحقق مداخيل كبيرة لمتعامليها بمخالفة القانون كتجارة العملات الأجنبية.
- ✓ مداخيل أنشطة الرشوة والفساد الإداري.
- ✓ العمولات التي يحصل عليها بعض الأشخاص والمشروعات لقاء عقد صفقات تجارية كبيرة وذلك بالتجاوز عن بعض أو كل الشروط والضوابط المفروضة لقعد تلك الصفقات.
- ✓ الأنشطة السياسية الغير مشروعة والتي يحصل صاحبها على دخول منتظمة تودع غالبا باسمه في أحد البنوك الأجنبية.

- **الغش الضريبي:** يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكات والممارسات الهادفة لمخالفة القانون، والتي يستعملها المكلف بالضريبة من أجل التهرب من أداء الضريبة جزئيا أو كليا، كلف التهرب الضريبي في الجزائر خزينة الدولة مبالغا ضخمة حيث يقوم عدد من التجار إما بالتأخر عن الدفع أو عدم الدفع نهائيا وامام هشاشة القوانين وعمليات المراقبة، وجمود النظام الضريبي عجزت الدول عن تحصيل الضرائب مما أثر سلبا عليها. (الوالي فاطمة، بنشلاط مصطفى، 2022، ص 405.)

3.4. انعكاسات الاقتصاد الغير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة:

يسبب الاقتصاد غير الرسمي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري من خلال مظاهره، لكونه ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد، وتتجلى صور هذا التأثير من البعد الاقتصادي في السوق الموازية، التهرب الضريبي، السلع المقلدة ومن ناحية البعد الاقتصادي في الفساد المالي والإداري، مشكلة المخدرات، وظروف الصحة والسلامة المنعدمة في الاقتصاد غير الرسمي.

1.3.4. انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- **على قطاع التجارة:** يعتبر من أكثر القطاعات التي تنتشر فيها النشاطات غير الرسمية، حيث تشير التقديرات إلى: (بديار أمينة، 2019، ص 114-115)

✓ وجود أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية، وتكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا.

✓ وجود حوالي 200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر، كما تشير احصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2012، أن منهم حوالي 20 ألف تاجر أجنبي و700 سوق تنشط خارج القانون بمعنى خارج القنوات المعلوماتية. وبحسب حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقع الغش لوزارة التجارة وترقية الصادرات لسنة 2022 على مستوى السوق الوطنية كشفت عن رقم أعمال المخفي المقدر ب 27,659 مليار دينار جزائري والمرتبط بعد الفوترة. الناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ على خزينة الدولة. كما ان ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30% عن سعرها الحقيقي، بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج.

✓ انتشار السلع المغشوشة والمقلدة الصنع في السوق الجزائرية، فزيادة واردات الجزائر في فترة الوفرة المالية (2004-2014) ساهمت في توسع رقعة النشاطات الموازية وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة، القادمة من بلدان جنوب أسيا خاصة من الصين.

✓ عن وزارة المالية (2018)، فإن 120 ألف متعامل اقتصادي مسجل في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.

✓ من خلال المعطيات السابقة يلاحظ أن القطاع الرسمي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات وتراجع الإنتاج الوطني، وقد نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استراد وتوزيع داخلية، ولم يترك للقطاع الاقتصاد الرسمي إلا هامشا ضيقا للمنافسة.

- **على قطاع الصناعة:** يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم انتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص وليس لديها حسابات نظامية مثل صياغة الذهب والفضة، فقد تحولت

مدينة باتنة مثلا في السنوات الأخيرة إلى مكان لتجار الذهب والمجوهرات من كل ولايات الجزائر، ومصوغاتها تعرض بمحلات الشرق والغرب والجنوب، بفضل شبكة عنكبوتية، أغلب منتجيها ينشطون بطريقة غير نظامية، داخل ورشات غير مرخصة، 98% من انتاجها مجهول النوعية، وحوالي 95% من الحرفيين، يعتمدون في عملهم على أدوات بدائية قديمة، وعدد صناع وتجار المجوهرات بباتنة على مستوى السجل التجاري 700 صانع وتاجر، أما عدد العاملين في النشاط الموازي يتجاوز عدد المسجلين في القطاع كله أي حوالي 2116. وأكثر تعاملات التجار والحرفيين، لا تتم عن طريق الدفع النقدي، بل عن طريق تدوير المادة الأولية وإعادة تصنيعها، خاصة الذهب المستعمل، وهو ما يشجع البعض على الغش واضافة بودرة النحاس إلى الذهب، نسب تداول مالية ضخمة ما يكلف الدولة خسارة ملايير الدينارات سنويا، بسبب الغش والتهرب الضريبي، إذ أنها تضيع مداخيل سنوية تعادل 142 مليار دج بسبب التهرب الضريبي.

- **على قطاع التشغيل:** لدراسة ديناميكية العمل غير الرسمي سنعتمد على مقياس واحد متمثل في عامل الانخراط في الضمان الاجتماعي، وهو عامل يعتبر ناجعا إلى حد ما في تحديد حالة عدم رسمية العمل، ويعتبر العمل في القطاع غير الرسمي شكل من أشكال العمل غير اللائق لأنه يفتقر للحماية الاجتماعية، فقد قدر العمل غير الرسمي سنة 2016 بـ4098000 عامل غير منخرط في الضمان الاجتماعي، مقابل 6515000 عامل منخرط في الضمان الاجتماعي، أي نسبة 37.4% من إجمالي العمل الكلي، وتعتبر هذه نسبة كبيرة ولها دلالات عديدة، فبالمقارنة بين تطور معدلات البطالة كل من العمل الرسمي والغير الرسمي خلال الفترة (2004-2016) كما يظهره الشكل: (بن تركي أمينة، زعموم صبرين، 2019، ص69)

الشكل رقم 1: مقارنة تطور كل من معدلات البطالة والعمل الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة 2004-2016

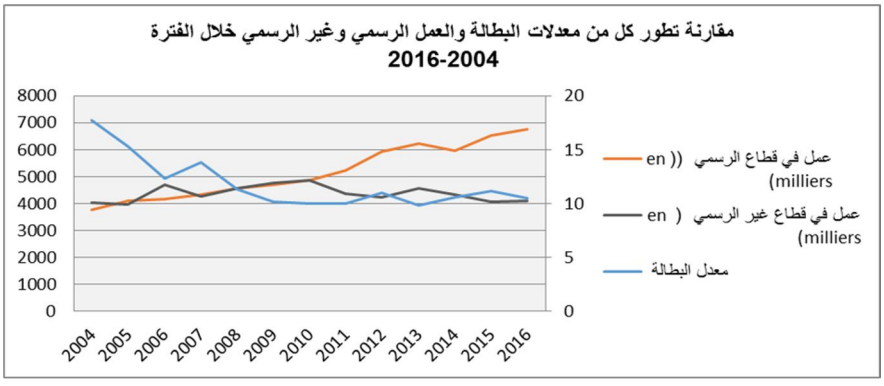

المصدر: بن تركي أمينة، زعموم صبرين، الاقتصاد الموازي في الجزائر-أسبابه ونتائجه-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتيسمسيلت، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر2019، ص70.

من خلال الشكل نلاحظ أن انخفاض معدلات البطالة كان مصحوب بتزايد تنامي العمل في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فالقطاع غير الرسمي يمتص جزء كبير من اليد العاملة التي لم تستطع الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي، فالقطاع الرسمي إلى يومنا هذا لا يزال عاجزا عن خلق وظائف تستوعب القوى العاملة الموجودة في سوق العمل، خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل كما أنه يساهم في ازدياد الإنتاج والعرض السلعي وغالبا ما تكون أسعار هذه السلع منخفضة في متناول الطبقة البسيطة.

2.3.4. انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

- **انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري:** ساعد القطاع غير الرسمي في الجزائر على انتشار الفساد وممارسة الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع ولم تعد تقتصر فقط على الموظف العام والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 5: تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

السنوات	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار
1990	استرداد صفقة قمح فاسدة بيمناء وهران	200 مليار دولار
1196	عرض 2266 ملف على العدالة	7.9مليار دولار
1998	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد	3.6 مليار دولار

1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج
2000	قضية مركب الحجار	100.401.423 دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار
ما بين 2007 و2008	ملف سوناطراك 1 وسوناطراك 2	8.7 مليار دولار

المصدر: بديار أمينة، الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على أبعاد التنمية المستدامة – دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المركز الجامعي بغليزان، المجلد رقم02، العدد رقم 03، سبتمبر2019، ص115-116.

تقارير وحدة أبحاث الطاقة، أكبر قضية فساد بقطاع الطاقة الجزائري تدفع سوناطراك إلى قواعد جديدة - الطاقة(attaqa.net)، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انتشار ظاهرة الرشوة بكافة أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النفوذ في غياب قوانين ردعية عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

- **مشكلة المخدرات:** تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر في الآونة الأخيرة، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اجار، استهلاك) بشكل رهيب في أوساط المجتمع الجزائري، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول 6: تطور جريمة المخدرات خلال الفترة (2013-2023)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023 ثلاثي أول
القضايا المعالجة المتعلقة بالمخدرات	11130	19692	30113	32952	39504	37180	51753	59091	96797	36196

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الحصيلة السنوية لنشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها من الموقع الرسمي لديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها(mjustice.dz)، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01.

من خلال الجدول أعلاه تشير الأرقام إلى استفحال ظاهرة المخدرات في بلادنا من خلال تطور حجم القضايا المعالجة المتعلقة بالمخدرات بهذه الجريمة خلال الفترة (2014-2023)، وهذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ تزايد ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري.
- ✓ ضعف الرقابة والمتابعة.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.

- **مشاكل في الصحة والسلامة المهنية:** يتعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأوقات لبيئات عمل رديئة وفي مواقع متدنية لا تحترم شروط الصحة والسلامة، وهذه الظروف تؤثر على صحتهم وعلى إنتاجيتهم إلى جانب نوعية حياتهم وحياة عائلاتهم، وفي كثير من الأحيان، لا يبالون بالمخاطر المهنية التي يتعرضون إليها، وإذا كانوا مدركين لهذه الأخطار فهم لا يعرفون كيفية تجنبها، كما أن المستوى المنخفض للتقنية المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأحيان يزيد من تعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي إلى حوادث العمل والأمراض المهنية، ويمكن أن تؤدي سوء الحالة الصحية إلى انخفاض في الإنتاجية، ويلجأ العديد من العاملين في القطاع غير الرسمي إلى جعل منازلهم أماكن للعمل ما يزيد من تفاقم المخاطر وانتشار الأمراض في وسط العائلة خاصة مع طول ساعات العمل، وإذا كانوا يمارسون أعمالهم في أماكن مفتوحة أو في أماكن غير معروفة لا يملكون حقوق ملكية عليها فيظهر إلى السطح مشكل الصرف الصحي، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، والوصول إلى الكهرباء، وصرف النفايات التي تزيد من تدني وسوء بيئة العمل. كما نجد أن الجزائر فيما يخص مستوى الانفاق الصحي تحتل المرتبة 114 من مجموع 192 وهذا الترتيب المتأخر راجع إلى اتساع نشاط الاقتصاد غير الرسمي الذي يكلف الدولة فقدان حصة كبيرة من التحصيل الضريبي. (بديار أمينة، 2019، ص115-116)

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم الوقوف على مراحل نشأة وتطور ظاهرة اقتصادية خطيرة تتنامى بشكل سريع في الاقتصاد الجزائري، ألا وهي الاقتصاد غير الرسمي الذي استفحل لدرجة أصبح من الصعب جدا القضاء عليه، فحجمه يزداد يوما بعد يوم نتيجة الاختلافات والتطورات في الهياكل الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الثمانينات.

الاقتصاد غير الرسمي ينعكس بصورة جالية عل البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الأثار غير المرغوبة التي يخلفها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم في تعزيز العمل الغير اللائق، فقدان الخزينة العامة لجزء من حصيلة إيراداتها الضريبية، تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، ظاهرة المخدرات، لكن لبد الإشارة أن له جانب إيجابي يساهم في التقليل من حدة البطالة وزيادة المعروض السلعي وتحقيق الاستقرار السياسي، لذلك يجب التعامل معه من منطق إيجابي، وكانت من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- **النتائج:**

- من خلال تحليل تطور الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وكذا مظاهره وأشكاله في الجزائر، يمكن الاستنتاج أنه ظاهرة حتمية أصبحت مرافقة للاقتصاد الوطني على الرغم من الاستراتيجيات المعتمدة للحد منه وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن تطور مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود نتيجة الاختلافات والتطورات في الهياكل الاقتصادية خلال الفترة من 1980 إلى غاية يومنا هذا، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- تظهر انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في انتشار ظاهرة السوق الموازية، الفساد الملي والاداري، ظاهرة الرشوة، فقدان حصيلة الضرائب بسبب التهرب الضريبي، انتشار جريمة المخدرات.
- القطاع الرسمي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات وتراجع الإنتاج الوطني، حيث نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استراد وتوزيع داخلية، ولم يترك للقطاع الاقتصاد الرسمي إلا هامشا ضيقا للمنافسة.
- فقدان جزء كبير من إيرادات الخزينة العمومية للدولة والخطورة التي يشكلها على الاقتصاد الرسمي.
- كما أن له جانب إيجابي للمجتمع من خلال امتصاص جزء من البطالة وبالتالي يعتبر مهدئ اجتماعي، تنشيط بعض الصناعات الحرفية (صناعة المجوهرات) والصناعات المصغرة.

- **التوصيات:**

- بما أن الاقتصاد غير الرسمي أصبح حتمية مرافقة للاقتصاد الوطني، يكفي على السلطات عدم محاربته بل يجب أولا استقطابه لأنه يعتبر ثروة معتبرة مهملة ومورد مالي غير مستغل، وبعدها دمجه في الاقتصاد الرسمي بحيث يكون مكملا له، مما يؤثر إيجابا على مسار التنمية المستدامة بجميع ابعادها.

- ضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية الاقتصاد لدعم فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تمارس ضمن النطاق الرسمي.
- العمل على تغيير أليات التسيير والإدارة الاقتصادية لبعث التنمية على أسس سليمة مع ضرورة تحسين مناخ الأعمال وتوفير بنية تحتية لائقة مع تحسين شروط وأليات الرقابة والضبط لأن الفساد من أهم أسباب تنامي الاقتصاد الموازي.
- العمل على امتصاص الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تشجيع التكوين المهني.
- تعديل النظام الضريبي وتخفيض معدلاته بما يتماشى مع واقع الدولة ووضعيتها الحقيقية.
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يتضمن تحسين الدخل ورفع القدرة الشرائية.

6.قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

1- بديار أمينة، سبتمبر2019، الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على أبعاد التنمية المستدامة – دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-، المجلد رقم02، العدد رقم 03، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المركز الجامعي بغليزان، الجزائر.

2- الوالي فاطمة، بنشاط مصطفى، ماي 2022، دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر المجلد:05، العدد:01، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

3- بن تركي أمينة، زعموم صبرين، سبتمبر2019، الاقتصاد الموازي في الجزائر- أسبابه ونتائجه-، المجلد الثالث، العدد الثاني، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتيسمسيلت، الجزائر.

4- بورعدة حورية، 2014، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة سوق الصرف الموازي-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد: تخصص الاقتصاد

الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الاعمال، جامعة وهران.

5- ساعو باية، سيار زوبيدة، السنة 2020، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على الاقتصاد، المجلد 14، العدد 01، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

6- بوجرفة بناصر، مارس 2013، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، المجلد 04، العدد 01، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

7- بودلال علي، 2012، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية تحليلية -، المجلد 02، العدد 03، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم.

8- رشيدة حمودة، السنة الجامعية: 2011-2012، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

9- رويدة أيوب المشني، مأب معاوية ناشف، 2018، ورقة عمل بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مقدمة لمؤتمر «التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية- نابلس-، فلسطين.

10- عيساوي سهام، مايو عبد الله، 2020، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل التنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار، ايليزي- الجزائر.

11- السعيد دراجي، 2013، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

12- بطاهر بختة، مالكي محمد، يومي 25 و26فيفري2019، عنوان المداخلة: أثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر: المحور

الثاني: التمسك الاجتماعي كهدف أساسي للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المستدامة وإسهامها في تعزيز التماسك والنمو الاقتصادي المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر.

13- يوسف بودلة، حمزة كواديكد، ديسمبر 2018، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية- العدد 03، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

14- كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة انفال حدة، جوان 2020، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، المجلد 02، العدد 02، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.

15- عطية حليمة، محمد لمين علون، 2017، ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر واقع وافاق، المجلد 01، العدد 03، مجلة التنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة زيان عاشور بجلفة، الجزائر.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

1- Leandro Medina and Friedrich Schneider, 2017, Shadow Economies Around the World : What Did W Learn Over the Last 20 years ? IMf working paper.

2- Benabbou, hassiba and belbachir, gouraya and belbachir, hadjira, year 2021, The Informal Economy in algeria, vol.5, No.2, journal of Economic Growth and Entrepreneurship.

ثالثا: المو اقع الإلكترونية:

1- المنصة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، UAE SDGs Data Hub (arcgis.com)، تاريخ الاطلاع: 2023/06/22.

2- ملخص تقرير الظرف الاقتصادي للثلاثي الأول من سنة 2022 الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، https://www.cnese.dz/slides/slide/synthese-ar-2022-119، تاريخ الاطلاع: 2023/06/29.

3- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2022: استكشف - ... Transparency.org، تاريخ الاطلاع: 2023/06/29.

4- الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية(commerce.gov.dz) ، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01.

5- تقارير وحدة أبحاث الطاقة، أكبر قضية فساد بقطاع الطاقة الجزائري تدفع سوناطراك إلى قواعد جديدة - الطاقة(attaqa.net) ، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01.

6- الحصيلة السنوية لنشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها من الموقع الرسمي لديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها(mjustice.dz) ، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01.